مفهوم الأمن المجتمعي على ضوء المقاربات النظرية

The concept of societal security from the perspective of theoretical Approach

عتيقة كواشي ***KOUACHI Atika***

جامعة باتنة1، الجزائر، atika.kouachi@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/01/08 **تاريخ القبول:** 2023/03/03 **تاريخ النشر:** 2023/04/01

ملخص:

تهدف الدراسة إلى البحث في مفهومه الأمن المجتمعي انطلاقا من كونه ليس له تعريف محدد، فهو يمثل أحد مجالات أو أبعاد الأمن المعقد، إلى جانب وجود اختلاف حوله في أوساط الأكاديميين في العلاقات الدولية والمنظمات الدولية، مما أعطى له تعريفات متباينة على نطاق واسع، كما أنه نتاج تطورات على المستوى التنظيري وكذلك الواقع الدولي، وهذه الورقة البحثية تتطرق إلى أهم النظريات التي تحاول تفسير هذه الظاهرة متمثلة في مدرسة كوبنهاغن ومقاربة الأمن الإنساني، وتبيان مختلف وجهات النظر للمقاربتين حول هذا المفهوم استنادا إلى منطلقاتها، مبادئها، والأسباب التي ترى أنها قد تؤدي إلى تهديد الأمن المجتمعي. وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من محورية الفرد والإنسان في التحليل في كلا المقاربتين إلا أنه ومع ذلك فالملاحظ أن كلاهما تركزان فقط على زاوية واحدة وإغفال باقي الجوانب مما يجعل القصور واضحا في التحليل.

الكلمات المفتاحية: *الأمن؛ الأمن المجتمعي؛ مدرسة كوبنهاغن؛ مقاربة الأمن الإنساني.*

Abstract:

The study aims to research its concept of societal security from the fact that it does not have a specific definition, as it represents one of the areas or dimensions of complex security, in addition to the presence of disagreement about it among academics in international relations and international organizations, which gave it widely varying definitions, and that The product of developments at the theoretical level as well as the international reality, and this research paper deals with the most important theories that try to explain this phenomenon represented in the Copenhagen School and the approach to human security, and to show the different points of view of the two approaches on this concept based on its premises, principles, and reasons that it believes may lead to Societal security threat.

Keywords: *Security; Societal Security; Copenhagen School; Human Security Approach.*

* **المؤلف المرسل: عتيقة كواشي،** atika.kouachi@gmail.com

مقدمة:

يسعى المنظور التوسعي للأمن إلى مراجعة مفهوم الأمن، من حيث الفواعل و المجالات للتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة، وقد برز في هذه المراجعة مفهوم الأمن المجتمعي في عدد من الأوراق البحثية، سواء في إطار "مدرسة كوبنهاغن" أو في إطار مقترب الأمن الإنساني. فقد جاء المفهوم في إطار الأمن الإنساني كبعد أساسي يسعى إلى خلق توازن فعلي بين الخصوصية الإثنية، وبين ضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في إطار مجتمع تعددي وعادل، وهو ما يعني قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في إطار شروط مقبولة لتطورها والانكشافات على التهديدات التي تؤثر في أنماط هويتها، بدون الإخلال بالتوازنات التي تحكم منطق الاندماج القومي للمواطنين داخل مجتمعاتهم ودولهم، أي بمعنى عدم تعارض هوية المجتمعات المحلية مع الهوية الوطنية.

لهذا لا يتصور أن يتم الاندماج القومي للأفراد والجماعات داخل الدولة، دون احترام هذه الأخيرة للمكونات الثقافية التي تميز مجتمعاتها الإثنية، واحترام حاجة الأفراد والجماعات للتعبير عن شعورهم المتميز، وبالتالي فمن الضروري الاعتراف المتبادل بين الجماعات الإثنية بالحق في التنوع الثقافي والاختلاف فيما بينهما وكذا الاعتراف المتبادل بين الدولة والمجتمع، إذ أن هذا الأخير يعترف بالحق في الهوية الوطنية في حين تعترف الأولى بالحق في الهوية المجتمعية للجماعات المشكلة للمجتمع الوطني، وتوفير الشروط اللازمة لتفعيل هذا الحق وتجسيده عمليا وواقعيا، وبالمقابل فإن أي محاولة لإضعاف المجتمعات الإثنية يعني إضعاف للدولة وتعرضها للفشل؛ لأن الدولة تظل هي الفاعل الأساسي المسؤول عن توفير حاجيات الأمن للأفراد والمجتمعات، فإذا غاب هذا الدور يعني لا وجود للمجتمع ولا للأمن المجتمعي. لذلك ومن خلال هذه الورقة البحثية سيتم التركيز على مفهوم الأمن المجتمعي من منظور مدرسة كوبنهاغن ومقاربة الأمن الإنساني، منطلقين من إشكالية رئيسية مفادها ما هي الدلالات العلمية والمعرفية لمفهوم الأمن المجتمعي في كلا المدرستين؟

1. الدلالات العلمية والمعرفية لمفهوم الأمن المجتمعي وفق مدرسة كوبنهاغن:

تعتبر مدرسة " كوبنهاجن" أولى المدارس التي دعت إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى إلى الجانب العسكري، للتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة، ليتجاوز بذلك التهديدات الموجهة إلى الدولة نحو الكيانات والتنظيمات الاجتماعية الأخرى التي تعرض نفسها كمراكز جديدة للتهديد، وقد اقتبست مدرسة "كوبنهاجن" بشكل كبير من المقاربة البنائية، خاصة في تصورها كبناء اجتماعي، والتركيز على هوية الفواعل وكيفية تشكيلها لمصالحهم الأمنية، وتمثل المدرسة دراسات لعدد من الباحثين، وفي مقدمتهم " **باري بوزان**" الرائد في هذه المدرسة بكتابه الموسوم " **الناس، الدولة،و الخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية**" (People. States. And fear the national security problem in international relation) الصادر عام 1991، ثم دعمت المدرسة بدراسات حول التحليلات الاجتماعية للأمن لعدد من المفكرين على غرار " **أوولي وايفر**" و "**جاب دوويلد**"، إضافة إلى العديد من المفكرين الذين يعملون في معهد أبحاث السلام في " كوبنهاجن"، و يعتبر " **بيل ماك سويني**"، أول من صنف هؤلاء العلماء المنتمين للمعهد باسم "**مدرسة كوبنهاجن**"(Sweeny1999, p.82).

إن الظروف التي أعقبت تسعينيات القرن الماضي من ظهور لصراعات عرقية في الجمهوريات السوفياتية السابقة والبحيرات الكبرى، إضافة إلى تزايد الضغوط المجتمعية التي يسببها التدفق المستمر

للمهاجرين إلى أوروبا، وانتشار الإرهاب داخل الدول التي كانت تعتبر آمنة نسبيا، كل ذلك أدى إلى صعود خطاب أمني مختلف يركز على أمن المجتمع بدلا من الدولة، حيث ينطلق هذا الخطاب من نقد فكرة الدولة الحارسة التقليدية في الفكر السياسي، ويرى أن الدولة في كثير من الأحيان هي نفسها مصدر التهديد، إذ أنه في كثير من الأحيان، تشكل عملية شراء الأسلحة وتجميع القوة، أو خطر الحرب المحتملة، تهديدا لأمن المواطنين أكثر من العدو الأجنبي(Wynjones1995, p.310).

وعلى هذا الأساس، تعالت الأصوات حول عدم تركيز الأمن في الدولة ذات سيادة، و إنما يجب تركيزه على الجماعات الاجتماعية كالجماعات الإثنية وغيرها من الفواعل تحت الدولة، طالما أن التهديد لم يعد موجها إلى بقاء واستقلال الدول مثلما كان في السابق وإنما التهديد أصبح موجها إلى هويات المجتمعات وانتماءاتها العرقية، ولعل هذا ما يشير إليه " دانيال ديودني" Danial Deudney بقوله أن الدولة تحتكر شرعنة العنف ولكنها لا تملك القدرة على احتكاره. وبالتأكيد أن الوضع الدولي بعد الحرب الباردة أعقبته سلسلة من التطورات استدعت إعادة النظر في نوع التهديدات الجديدة، وهي تهديدات تمس بالدرجة الأولى المجتمع قبل الدولة، لأن هذه الأخيرة أصبحت تعاني من ظاهرة الانفصال والانقسام، جسدته دولة يوغسلافيا السابقة، ودول أوروبا الشرقية، وبعض الدول التي تتميز بالتباين العرقي (الإثني) في آسيا و إفريقيا، فمع التغيير الحاصل في طبيعة الحروب، من حروب خارجية إلى حروب داخلية في الدولة الواحدة اقتضى الأمر التركيز على التهديدات والمخاطر الأمنية في هذا المجال، سيما الصراعات الإثنية التي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لبقاء الدولة، بعد التصفية التي تعرض لها ألبان كوسوفو على يد الصرب في دولة يوغوسلافيا السابقة، واقتناع الباحثين بصفة عامة بأن التهديد المجتمعي أصبح يواجه جميع الدول بدون استثناء(Deudney1995, p.201).

وفي هذا الصدد، يعتقد "باري بوزان" أن التهديدات المتصلة بالمسائل ذات الطبيعة العسكرية كتهديد الهجوم والاجتياح من طرف دول أخرى، قد تراجعت مفسحة لمسائل و قطاعات أخرى، لا تقل أهمية عن الجانب العسكري، مثل الأبعاد الاقتصادية، السياسية والبيئية، ولهذا صنف قائمة التهديدات والتحديات التي ينبغي إدراجها في المفهوم الشامل للأمن و الذي يتضمن بدوره خمسة أبعاد، فإلى جانب البعد العسكري، يمكن إضافة البعد السياسي، البعد الاقتصادي، البعد المجتمعي، البعد البيئي. وفي نفس السياق، بدأت تبرز أفكار للتمييز بين أمن الدولة الذي يستند على حماية السيادة وأمن المجتمع الذي يستند على حماية الهوية، حيث يشير "باري بوزان" في بحث نشره في مجلة الشؤون الدولية (international affairs) عام 1991، إلى أن الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين، سيكون محكوما بما يسمى "صراع الهويات الحضارية" و يشخصه بالحرب الباردة الاجتماعية بين الغرب و الإسلام، كما أن مصادر تهديد أمن المركز (الغرب) وهويته وحضارته هما الهجرة من الجنوب (المسلم) إلى الشمال (المسيحي)، وكذا التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة، وأن الهوية المرشحة للتصادم مع هوية الغرب هي الهوية الحضارية الإسلامية لأسباب ترجع إلى: الجوار الجغرافي، التنافس التاريخي واختلاف نظم القيم(Buzan1991, p.431).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد بأن "أولي وايفر" حاول أن يبين أكثر الأمن المجتمعي و تمييزه عن أمن الدولة، بانتقاده مقاربة "باري بوزان" التي رأى أنها قد أصبحت مقاربة غير مقبولة كسياق للأمن المجتمعي، ولذلك اقترح إعادة صياغة نظرية "بوزان" الأصلية، ليست بخمسة قطاعات من أمن الدولة، وإنما إلى ازدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع. كذلك، فالدولة قيمتها النهائية الحفاظ على السيادة و المجتمع قيمته النهائية الحفاظ على الهوية، فكلاهما يسعى إلى الحفاظ على بقائه(Waver1993, p.23).

ويرجع أنصار مدرسة "**كوبنهاجن**" أسباب هذا التحرك إلى وجود العديد من الجماعات التي لا تتناسب (سواء جغرافيا أو سياسيا أو كلاهما) مع الدولة القائمة، ولهذا السبب يشير "وايفر" وآخرون إلى أن الأمن المجتمعي مهم في حد ذاته؛ لأن الجماعات (التي لا تملك الدولة) تعتبر هي أيضا حقائق سياسية هامة، وردود أفعالها على التهديدات ضد هويتها ستكون ذات مغزى سياسي. ومصدر هذه الازدواجية يكمن -أيضا- في النمو المطرد لتقسيم العمل بين الدولة و المجتمع؛ فأصوات المجتمع نفسه تصف أعضاءه كمدافعين عن هويتهم المعلنة، في حين تمضي الدولة في متابعة جدول مستقل للدفاع عن سيادتها، ومع هذا فإن " وايفر" يرى أن السبب الأعمق المؤدي إلى هذه الازدواجية قد يكون هو التوجه نحو انحلال نظام الدولة نفسه وقد يعني انحلالا مقابلا لمنطق الدولة الحارسة المرتبط بنموذج السيادة الوستفالية، وانتقال قدرة ممارسة العنف الشرعي أو المنظم إلى أطراف أخرى جديدة، وهذا التطور قد يبين الأهمية المتزايدة ل"اللا" الأمن المجتمعي، أي الحالات التي تشعر فيها مجموعات كبيرة داخل المجتمع بأنهم مهتدون في هويتهم من جراء الهجرة و الاندماج، أو الاستعمار الثقافي وبذلك سيستعدون لمحاولة الدفاع عن أنفسهم(Waver1993, p.25).

و يرى "وايفر" أنه بفعل جملة من الظواهر (العولمة والظواهر العابرة للحدود، البناء الأوروبي وظهور عرقيات قومية في أوروبا الشرقية، تدفقات الهجرة، الاستيراد الواسع للبضائع الثقافية الأجنبية، تحكم مصالح أجنبية في الثروات الوطنية، الاندماج في كيانات أوسع...) أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة، فهذه الأخيرة ترى وظائفها تتغير دون مراجعة سيادتها، بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف هذه الظواهر المتقاطعة، وبالتالي فإن الخوف المرتبط بانعدام الأمن، يرتبط بالسلوكات غير المدنية بالآخر (بالهجرة) بضياع القيم الثقافية وأنماط المعيشة... الخ، وما يؤكد ذلك- حسب "وايفر"- الاعتداءات على الأجانب في أوروبا، والتصويت ضد معاهدة ماستريخت في الدنمارك، التطهير العرقي في يوغسلافيا السابقة. وفي هذا المنحى، فإن الأمن المجتمعي يعد مرادفا للبقاء الهوياتي (من الهوية)، وهذا يعني التمييز بين "نحن وهم" (كأمة، عرق، جماعة دينية أو إثنية...) وهذا التهديد ضد الأمن المجتمعي ذاتي أكثر ما هو موضوعي قياسا على تعريف "**والفرز**" للأمن، و بتركيزه على الأمن المجتمعي يقترح "وايفر" نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع ورفع هذا الأخير إلى مصاف موضوع مستقل بذاته (بن عنتر2005، ص.16).

ومن خلال ما سبق يتضح أن مدرسة " كوبنهاجن" وفي تحديدها لمفهوم الأمن المجتمعي، تعتمد على مقتربين أساسين؛ مقترب التحليل الكلي الذي بلوره باري بوزان، ومقترب التحليل المتوسط الذي طورته المدرسة استنادا لإسهامات أولي وايفر ومن معه. وفيما يلي تقديم لهذين المقتربين.

أ. مقترب التحليل الكلي: ويتعلق بالعمل البحثي الذي أجراه "باري بوزان" حول مراجعة الأمن، لما فرضته مجموعة من الظواهر الجديدة كالصراعات العرقية، بحيث قسّم الأمن إلى قطاعات يحمل كل قطاع مسائل أمنية معينة، في كتابه الشهير " الناس، الدول، والخوف.."، ويعتبر قطاع الأمن المجتمعي من بين القطاعات الخمسة لأمن الدولة في مقاربته التوسعية للأمن. وبالرغم من سعى بوزان لتوسيع أجندة الأمن، إلا أنه ظل يعاني من نقاط الضعف ذاتها التي ميزت دراسات الأمن التقليدية، والمتمثلة أساس في " الدولاتية"، الذي بقي مصرًا على النهج الدولاتي للأمن واعتباره أن جميع القطاعات الأمنية التي حددها (بما فيها قطاع الأمن المجتمعي) هي أدوات لأمن الدولة، وهذا ما أشار إليه بقوله صراحة:" الأمن المجتمعي جزء مهم ولا يتجزأ من أمن الدولة، وأن الحد من التناقضات بين أمن الدولة وأمن المجتمع هو شرط مسبق لنجاح السياسة الأمنية

الوطنية"، وهذه الرؤية الدولاتية هي التي أدت إلى فشله بالاعتراف بحقيقة أن التهديدات لا تستهدف دوما الدول، بل إن الدول ذاتها أصبحت تشكل عوامل للأمن بالنسبة لمواطنيها(بن عنتر2005، ص.16).

وظل "باري بوزان" ينظر إلى المجتمع، بأنه متناسب مع مفهوم الدولة القومية ومرجعيتها الجغرافية المتمثلة في حدود الدولة، واعتبار السيادة – كقيمة- موضع تهديد، وحتى باعترافه بوجود تهديدات مجتمعية على المستوى دون الوطني، غير أنه بقي مصرّا على أنها لا يمكن أن تحسب كقضايا أمن قومي، و بالتالي فالأمن المجتمعي في نظره ما هو إلا القطاع الذي يمكن أن تهدد فيه الدول فيما يتعلق بوحدتها وهويتها الجماعية، ويوضح "باري بوزان" ذلك بقوله: " انعدام اللاأمن الداخلي قد يهيمن على جدول أعمال الأمن الوطني، لكن التهديدات الخارجية سوف تكون دائما عنصرا أساسيا في مشكلة الأمن الوطني"، وهو ما وضحه في نموذجه " الساعة الرملية" الذي وضع فيها الدولة و الأمن الوطني في قلب المركز المفاهيمي للأمن (Williams2010, p.82)

شكل رقم 1: نموذج "الساعة الرملية" للأمن عند "باري بوزان".

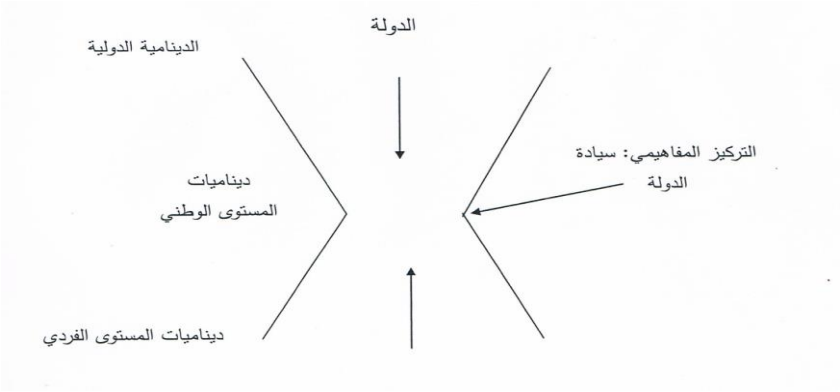

المصدر: (Williams2010, p.82)

ب. مقترب التحليل المتوسط: تعتبر مدرسة "كوبنهاجن" السباقة إلى اتخاذ الخطوة الأولى في الإدلاء بالتمييز بين الدولة والمجتمع بحجة أن الدراسات الأمنية بحاجة إلى اعتماد فهم لازدواجية" الأمن، باعتباره ينطوي على مزيج من أمن الدولة المتعلق بالسيادة، وأمن المجتمع المرتبط بالحفاظ على الهوية، وهذا الارتقاء بالمجتمع إلى مستوى كائن مستقل للأمن، يعد تحولا كبيرا في التفكير حول الأمن الذي كان يركز على الدولة وكيفية الحفاظ على سيادتها. ويعتبر كتاب "الهوية، الهجرة جدول أعمال الأمن الجديد في أوروبا" الذي طرحته مدرسة "كوبنهاجن" سنة 1993، وما تلاه من أعمال ل"وايفر" وأصدقائه الانطلاقة الفعلية لمفهوم الأمن المجتمعي، حتى تم إعطاؤه وضعا جديدا ككيان للأمن، لوجوده بشكل مستقل عن الدولة وبقائها، ويمكن فهم ذلك من خلال التمييز بين الأمن المجتمعي والأمن السياسي، إذ أن هذا الأخير يعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، بينما الأمن المجتمعي يعني الحفاظ على الهوية والانسجام المجتمعي، وتساهم فيه الدولة بالحفاظ على قيم المجتمع وهويته، وبقاؤه يعتمد على بقاء الهوية وحمايتها وليس السلامة

الإقليمية للدولة مثلما كان سائدا في مفهوم الأمن التقليدي، وقد سعى "وايفر" تعديل نموذج الساعة الرملية التي تقدم بها "باري بوزان"(Krause and Williams1996, p.243).

شكل رقم 2: "نموذج الساعة الرملية للأمن" المعدل.

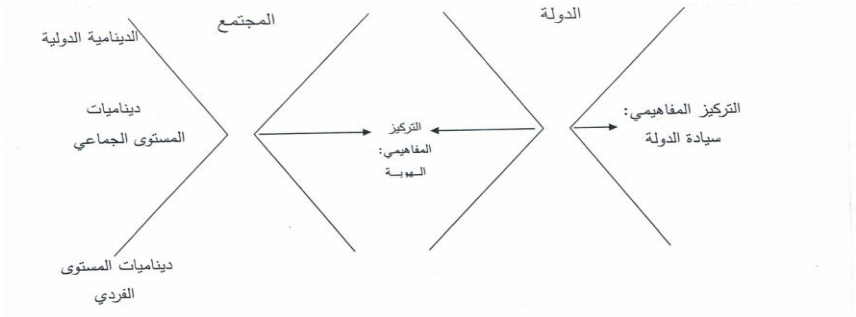

المصدر: (Williams2010, p.82)

في الحقيقة، إن الظروف التي شهدتها أوروبا، مثّل التحدي الرئيسي لمدرسة " كوبنهاجن" في بناء مفهوم الأمن يقوم بدمج القضايا الجديدة الناشئة بعد الحرب الباردة في نظرية العلاقات الدولية، وبعبارة أخرى هناك سعي نحو بناء مفهوم للأمن تكون فيه القضايا مثل النزعة القومية، الهجرة والصراع الإثني وغيرها من القضايا لها مكانة في المعالجة بشكل كامل في إطار الدراسات الأمنية، وهو ما أدى إلى إبراز دور الهويات الجديدة التي سوف تظهر في أوروبا وتدخل في نزاع مع الهويات القادمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن بناء الهويات – الدولة / الأمة هو الآخر سيشهد تغيرا صراعيا، وعلى هذا الأساس، فإنه بإثارة مثل هذه التهديدات، اقترحت مدرسة "كوبنهاجن" دراسة " أجندات اللاأمن المجتمعي" في السياسات فوق وطنية لموضوع الاندماج الأوروبي، سيما وأن إعادة تشكيل العلاقات بين الدولة والمجتمع والاقتصاد – وفقا لمدرسة "كوبنهاجن"- سيجلب تصورا مختلفا للتهديدات الجديدة، التي من المهم جدا تحديدها في الوقت الحاضر، من أجل إدارتها على نحو أفضل مستقبلا؛ فالإدارة السليمة لهذه التحديات الأمنية الجديدة ستلعب دورا رئيسيا بالنسبة لمستقبل البناء الأوروبي(Reo2005, p.44).

ومن جانب آخر، ينظر إلى تشكل المجموعات المجتمعية بأنها توفر البيئة والموارد التي يتطور ويزدهر من خلالها البشر، ولهذا تستحق أن تكون الموضوع المرجعي للأمن المجتمعي وتتميز المجموعة المجتمعية عن باقي الفئات الاجتماعية الأخرى بكونها تتمتع بدرجة عالية من الجمود الاجتماعي والاستمرارية في كثير من الأحيان عبر أجيال متتابعة، مع بنية تحتية قوية للمعايير والقيم والمؤسسات، وهنا يسعى "وايفر" أن يميز بين "المجتمع" و "المجموعة الاجتماعية"، على أن هذه الأخيرة قد لا تتوافق مع المجتمع، مبررا ذلك بأنه في الشروط الجماعية تبقى هناك أنواع مميزة من السلوك لا يمكن اختزالها إلى مستوى الفرد، وبالتالي فالأمن المجتمعي – عند "وايفر"- هو بالضرورة معني بأمن المجتمع ككل بدلا من أمن الفئات الاجتماعية، وأن أمن الدولة وسيلة للأمن المجتمعي الذي يتناول أمن المجتمعات التي لها وجود أكثر من غيرها، وبالتالي هنا يلاحظ بأن كيان المجتمع كحقل قد يختلف عن الجزء المشكّل له من مجموعة اجتماعية/ أفراد مكونين له. وبعبارة أخرى، فإن "وايفر"

يريد أن يصنف الجماعة المجتمعية على أنها تجميع للمؤسسات جنبا إلى جنب مع الشعور بالهوية المشتركة، وهذا الشعور ينبع من مجموع الأفكار و الممارسات التي تحدد أفراد معنيين كأعضاء في مجموعات اجتماعية معينة، والذين يعتبرون أنفسهم من خلال هذه الأفكار والممارسات بأن لهم تصور ذاتي وهم أعضاء في مجتمع واحد، رغم أن المجتمع قد لا يكون متجانسا بالضرورة على مستوى مجموعاته الاجتماعية، إلا أن الشعور بالتحديد الهوياتي (التشارك في الهوية) بين أعضائه يمكّن المجتمع من الدفاع عن نفسه ضد التهديدات الخارجية التي قد تواجهه(Sweeny1999, p.69).

إن المجموعة المجتمعية التي يتصورها "وايفر" و زملائه بنيتها تتشكل من ممارسات ومؤسسات تملك وعيا جماعيا، يسمح بتشكيل وحدة على نطاق واسع للأفراد المنفصلين في إطار هوية مجتمعية، كقيمة أساسية يتم حمايتها والدفاع عنها ضمن الأمن المجتمعي، وتجدر الإشارة بأن "**وايفر**" قد اشترط في المجموعة لكي تكون كيانا مرجعيا للأمن، أن تكون ذو دلالات كبيرة من الناحية السياسية، وتكون قادرة على التنافس مع الدولة كمبدأ تنظيم سياسي، وفي ذات الوقت إنتاج نفسها بشكل مستقل عنها، طالما توجد العلاقات الدينية والإثنو-قومية داخل المجتمع. ويبدو أن "**وايفر**" و أصحابه عملوا على تبيان بأن المجتمعات في أوروبا رغم الاختلاف الذي يكون بداخلها إلا أنها تمتلك ميكانيزمات الإجماع في إطار هوية مشتركة، مهملا بذلك أمن الأفراد مثلما يبرز في مجال الهجرة واللجوء، نتيجة للتمييز اللذان يكونان عرضة له نتيجة الانتماء الهوياتي الذي يتصوره "**وايفر**"، وهذه النظرة تنم عن تمييز وعنصرية في الدراسات الأمنية، لأن هذا الطرح أكثر اهتماما بالكيفية التي يصبح معها هؤلاء الأفراد يشكلون خطرا على هويات المجتمعات الأوروبية، بدل الاهتمام بمعاناة هؤلاء من الخطابات والممارسات التمييزية ضدهم(S.A and Others2010, p.341).

إن العنصر الذي يتجاهله "وايفر" أن سيطرة فكرة "الهيمنة السياسية، العسكرية والمادية للقيم الغربية" هي التي تؤدي إلى الصراع مع الغرب، وليس فكرة "التعايش مع الآخر" هي التي قد تولّد ردود فعل تدفع إلى الصراع مع الغرب، بالإضافة إلى وجود مضامين ثقافية سلبية ونمطية على الآخر الثقافي، مع سوء اتصال معرفي ثقافي، توفر البيئة المهيمنة لممارسات عنيفة تجاه الآخر الثقافي الآخر. وبناءً على ما قدمه "وايفر" فإن الأمن المجتمعي يعرف ب: " قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية، فهو يتعامل مع الاستدامة في ظل ظروف مقبولة للتطور للأطر التقليدية (اللغة، الثقافة، الجمعيات الدينية، الهوية و الأعراف الوطنية...)، و ينشغل بالحالات أين ترى المجتمعات أنها مهددة من حيث الهوية ". وبعبارة أخرى، فإن مفهوم الأمن المجتمعي يشير إلى الظروف التي تسمح بإعادة إنتاج مجتمع محدد من جانب هوياتي، بحيث يشكل إعادة إنتاج المقومات الهوياتية كالقيم شرطا أساسيا لبقائه، كما أن ثبات واستمرارية هذه القيم (اللغة والدين...) هو أساس وجود مجتمع آمن، وهذا ما يعني أن حالة اللاأمن مجتمعي تحدث عندما تكون هذه المقومات مهددة أو يعتقد ذلك، ولهذا فإن مدرسة "كوبنهاجن" ترى أنه من الضروري الحفاظ على تصور مرن للمجتمع والهوية معا، لأنه في غياب ذلك سيصبح كل تغيير يمس هوية المجتمع تعنى "مشكلة أمن مجتمعي"، مما سيؤدي في نهاية الأمر إلى عدم الاستقرار الهوياتي(الخزندار2014، ص.143).

وفي سياق مقاصد مدرسة "كوبنهاجن"، فإن الأمن المجتمعي متعلق أساسا بالخوف إزاء التهديدات التي قد تتعرض لها الهوية المجتمعية، سواء كانت حقيقية أو وهمية، ومن الوسائل التي يمكن أن تهدد الهوية المجتمعية قد تتراوح من قمع في التعبير عنها إلى التدخل في قدرة المجتمع على إنتاج نفسه، ويشمل ذلك خطر استخدام اللغة، الأسماء، اللباس، أو إغلاق أماكن العبادة والتعليم، وصولا إلى إبعاد أو قتل أفراد من المجتمع،

وأما التهديدات الموجهة إلى إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع فهي تتخذ شكل التطبيق المستدام للتدابير القمعية التي تتخذ ضد التعبير عن الهوية، مثل خطر عمل المؤسسات التي تنتج اللغة والثقافة، بشكل يتسبب في عرقلة انتقال الهوية عبر سيرورتها التاريخية، وهذا ما أشار إليه"هنتنغتون" في مؤلفه حول صراع الحضارات(هنتنغتون1995، ص.13).

وتذهب مجموعة مدرسة "كوبنهاجن"، إلى أبعد من ذلك، بقولها بأنها قد تشهد بناء تهديدات من مجموعة متنوعة من المصادر إلى جانب المجموعات الإثنية والمجموعات القومية يحتمل أن تكون قائمة على أساس الجنسية أو الطبقة تطالب بهوية أخرى انفصالية أو حكم ذاتي داخل الدولة، وتشير مدرسة "كوبنهاجن" إلى مجموعة من التهديدات المجتمعية كالنفوذ الثقافي واللغوي المهيمن من الثقافة المجاورة، الذي يتسبب في تغيير أساليب عيش المجتمع. وأيضا محاولة استيعاب مجموعات في كيان اندماجي في إطار ثقافة أوسع، مما يجعل الجماعة المجتمعية تتخوف من تفكك هويتها في إطار توسع الهويات أو تضييقها، مثل ما حدث في الاتحاد الأوروبي حول تخوف للمجتمعات من الاندماج في هوية أوروبية أكبر. وأخيرا، اعتبارها بأن الأمن المجتمعي يتهدد نتيجة التغير المباشر في التكوين الإثني والثقافي والديني واللغوي للسكان بسبب الهجرة، أين تصبح ثقافة المهاجرين هي المهيمنة في نهاية الأمر(Watson2005, p.8).

2. مفهوم الأمن المجتمعي من خلال مقترب الأمن الإنساني- التحليل الجزئي للأمن المجتمعي:

تنظر منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها لمفهوم الأمن المجتمعي من خلال مفهوم الأمن الإنساني الذي تبنته في تقرير التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، ومن ثم هناك من يعتبر بأن الأمن الإنساني قد ساهم في الدراسات الأمنية باعتباره أن الأفراد بدل الدولة هو الموضوع المرجعي للأمن، دون إلغاء الاهتمام بأمن الدولة، التي لا تزال تلعب دورا مهمّا في تأمين أفرادها، وإنما تصبح المجتمعات المحلية والأمم وهويات أخرى وفق هذه النظرة موضوعا للأمن، طالما تصب في خدمة الناس، وهذه الأخيرة تبقى ترتبط بتوافر مجموعة من القيم والغايات (الكرامة، المساواة، التضامن، التسامح) المطلوبة عند الأفراد والشعوب. هذا التصور، يصبو إلى جعل الفرد على درجة أسبق من الدولة ضمن سلم الأولويات في مواجهة التهديدات ووضع البرامج، وأكثر من ذلك، اعتباره فاعلا كامل الهوية في العلاقات الدولية، ولم يعد مجرد جزء صغير من الدولة (وفق المنظور الواقعي)، ولهذا فإن مقاربة الأمن الإنساني لا تنظر إلى الأفراد بصفتهم مواطنين، وإنما هم أشخاص وكيانات متكاملة ولها هوية مستقلة، ويفهم من ذلك بأن الإنسان هو الفاعل الوحيد الذي يؤخذ على محمل الجد؛ لأن الأمن متعلق به وكل الأدوات والفواعل الأخرى مسخّرة لأجله، وعليه نجد بأن الأمن الإنساني يركز على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة كمسائل أمنية تشغل الناس في حياتهم اليومية ويتوقون إليها، طالما هي انشغالات لكل الناس العاديين بدون استثناء على وجه المعمورة (Fukuda-Parr2003, p.8).

وفي إثراء مقاربة الأمن الإنساني من طرف البرنامج الإنمائي للأم المتحدة، أوضحت بأن الأمن الإنساني يرتبط بسبع مكونات أمنية وهي: مكون الأمن الاقتصادي، مكون الأمن الغذائي، مكون الأمن الصحي، مكون الأمن البيئي، مكون الأمن الشخصي، مكون الأمن السياسي ومكون الأمن الاجتماعي، ويشير في هذا الصدد الأمن المجتمعي إلى نوعية حياة الأفراد وهم ضمن مجموعات (كالأسرة، المجتمع، جماعة إثنية أو دينية أو لغوية أو جندر أو الطبقة...)، تشكل مصدر أمن لأعضائها، وبالمقابل قد تكون في حالات سببا في التهديد الذي يتعرضون

إليه، إذا كان بعض الأعضاء يتعرضون لممارسات غير عادلة مثل التمييز بأشكاله سيما ضد المرأة، والعبودية... الخ، ويبقى الخطر على الأمن المجتمعي هو ما تقوم به بعض المجتمعات التقليدية من مهاجمة بعضها البعض في سياق تنافسها على الفرص المحدودة، وبالذات عند وجود صعوبات اقتصادية بين المجموعات، والتي قد تدفعها في مسار خطر العنف، تكون نتيجته النهائية كوارث إنسانية نتيجة التصادم الطائفي العنيف (جيسيون1999، ص.17).

وتشير مجموعة من الدراسات الكمية أجرتها جامعة أكسفورد بالتعاون مع مجلس حقوق الإنسان تابع للأمم المتحدة في عدد من البلدان في مناطق مختلفة من العالم، بأن حوالي 5% من البلدان التي تتصدر قائمة الدول المدروسة تتضمن أكبر قدر من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وفيها يتضاعف خطر النزاع مقارنة بالبلدان المتوسطية، وتزداد مخاطر النزاع إذا تم الجمع بين التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بعدم المساواة في المكانة الثقافية، وتتصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي وتكون نتائجه خطيرة، سيما عند التنافس لاستنفاذ موارد نادرة (كالموارد الطبيعية، أو المخصصات الحكومية) والسعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية والعرقية ويصعب الأمر أكثر عندما يتطور الخطر لنزاع مسلح بين أطرافه كحركة انفصالية، مثل ما يحدث مثلا بين حركة تحرير الأزواد بقيادة الطوارق وقوات حكومية لدولة ذات سيادة (جمهورية مالي)(الغبراء2009، ص.13).

وباختصار، فإن فكرة الأمن المجتمعي من وجهة نظر مقاربة الأمن الإنساني، محورها الإنسان وهو الكائن المرجعي الوحيد الذي ينبغي حماية أمنه، وهي أسلوب تهتم بحماية "حقوق الإنسان" وكفالة "الحريات والقيم" الضرورية لضمان تحقيق الأمن المجتمعي وكما يولي اهتمام لحق "المواطنة"، والاعتراف بها لمواطني البلد؛ لأن ذلك يمنع المواطنين من التمتع بالفوائد التي تقدمها الدولة المسؤولة، سيما وأن العديد من الحكومات تعتبر وجود تجمعات مختلفة داخل أراضيها يشكل تهديدا لسيادتها وحتى استقرارها، وهذا ما يلاحظ في عدد من الدول الإفريقية، التي ترفض منح الجنسية لأفراد هذه المجموعات المتميزة بشكل يقصيهم من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الوطني، ما يؤدي لتزايد أشكال الاستعباد والاضطهاد المترافقة مع حرمان شديد لأدنى شروط الحياة الكريمة، وهو الشيء الذي يدفع إلى تصاعد العنف وإلى الهجرة خارج الوطن. ورغم أهمية هذا الطرح، إلا أنه لم يقدم تفسيرا مقنعا لبعض الخلافات التي لا يكون دافعها اقتصادي واجتماعي وإنما قد يكون ثقافيًا في الأساس ويمكن ذكر مشكلة إقليم "كاتالونيا" في إسبانيا، الذي لم تعد مطالبه اقتصادية واجتماعية بقدر ما هي ثقافية ومع ذلك فإن المنهج الذي قدمته مقاربة الأمن الإنساني يبقى ذو أهمية عبر تمكين الناس من زيادة تأثيرهم وفعاليتهم في قضايا المواطنة، وتوسيع نطاق الحماية التي تسمح للأفراد بتحصيل حقوقهم والتمتع بها، سيما ترقيهم ثقافيا وحضاريا، ناهيك عن تحسين نوعية حياتهم المادية والمعنوية(جاد2000، ص.08).

خاتمة:

تبين من خلال ثنايا هذه الدراسة أن الأمن المجتمعي ليس له تعريف محدد، لأنه يمثل أحد مجالات أو أبعاد الأمن المعقد إلى جانب وجود اختلاف حوله في أوساط الأكاديميين في العلاقات الدولية والمنظمات الدولية، والتي أعطت له تعريفات متباينة على نطاق واسع، مما صعب من إيجاد تعريف متفق عليه حول معناه، ناهيك أن بعض الباحثين استخدم عوض مصطلح "الأمن المجتمعي" مصطلحات أخرى كأمن المجتمع"

و"أمن الهوية" وحتى "الأمن الثقافي"، ومع ذلك فإن هذا لم يمنع من ظهور محاولات تنظيرية لإبراز الدلالات العملية والمعرفية للمفهوم، وبالتالي الوصول إلى تشكيل صورة واضحة المعالم للمفهوم.و الحقيقة أن هذه المعضلة في تبيان الدلالات العلمية والمعرفية لمفهوم الأمن المجتمعي لم يكن بفعل تعدد وجهات نظر المحللين فحسب، بل بفعل الواقع الدولي الذي صاحب ظهور المفهوم في فترة التسعينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي شهدت فشل النظريات الكبرى في تفسير الواقع الدولي الذي تميز بتفكك الدول من الداخل بدل الغزو الخارجي وظهور نظريات جديدة تحاول التأقلم مع هذه التغيرات، وظهور ما يسمى بالمفهوم الموسع للأمن، الذي لا يشمل فقط أمن الدولة بمعناها الوستيفالي وإنما تعداها ليشمل العديد من المفاهيم، والتهديدات الجديدة، ومن ضمنها مفهوم الأمن المجتمعي، هذا الأخير الذي ظهر مع أول مدرسة، وهي مدرسة كوبنهاغن بشقيها مقترب التحليل الكلي ومقترب التحليل المتوسط، والتي ترى أن أساس بناء الأمن المجتمعي ألا وهي الهوية، كما أنها ركزت على مختلف التهديدات التي قد تمس بناءه، في حين أن مقاربة الأمن الإنساني التي ترى في الفرد وحدة التحليل، التي يجب التركز عليها فتنظر للأمن المجتمعي أنه الأداة التي من خلالها يتم تحقيق الأمن الإنساني؛ بمعنى أن الإنسان يبقى هو محور الدراسة، ومع ذلك الملاحظ ان كل من المقاربتين في تحليلها تركز فقط على زاوية واحدة وإغفال باقي الجوانب مما يجعل القصور في تحليلها.

قائمة المراجع

1- الخزندار، سامي إبراهيم. (2014).إدارة الصراعات وفض المنازعات، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

2- الغبراء، شفيق.(2009) "الإثنية المسيسة، الأدبيات والمفاهيم"، في عبد السلام إبراهيم، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

3- بن عنتر، عبد النّور.(2005). البعد المتوسّطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

4- جاد، عماد.(2000). التدخل الدولي: بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

5- جيسيون، جون واس. (1999). معجم قانون حقوق الإنسان العالمي، ترجمة عزت ناصر، عمان: دار النشر للنشر والتوزيع.

6- هنتنجتون،صموئيل. (جانفي1995). "صراع الحضارات"، ترجمة عبد الحميد فتاح عرفان، مجلة الندوة، المجلد السادس، العدد الأول.

7- Barry, Buzan. (03/1991). " New patterns of global security in the twenty-first century", in: International Affaires, n°67.

8- Bill Mc,Sweeny.(1999). Security Identity and Interests a Sociology of International Relation, (United kingdom combridge university press) .

9- Daniel, Deudney. (1995)." Political Fission State Structure, Civils society, And Nuclear Weapons in the United States ". In Ronniey lipalutz (ed) ,on Security,(New York: Colombia University press).

10- Haslan S.A and Others. (2010). " the Social Identity Perspective Today: An Overview of its Defining Ideas ", in: Brans Comb N.R, Rediscovering Social Identity, (British: Psychology Press).

11- Keith Krause, and Michael C. Williams. (Oct 1996) ." Brooding the Agenda of Security Studies: Politics and Methods", in: Geneve Merlion International Studies, Vol40,N°2.

12- Nick Vaughan,Williams. (2010).Critical Security Studies an Introduction, (Abingdon England :Routledge, First Published).

13- Ole, Waver. (1993)."Social Security : the concept", in: Ole Waver(ed), Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe, (London: denter).

14- Paul, Reo. (2005). Ethnic Violence the Societal Security Dilemma, (England and New York, Riutledge, First Published).

15- Richard, Wynjones. (1995). "Message in a Bottle ? Theory and Praxis in Critical Security Studies in Contemporary Security Policy. Vol 16. N°3.

16- Sakiko, Fukuda-Parr. (July 2003). " New Threats to Human Security in the Era of Globalization", UN Development Program, in Journal of Human development, Vol 4, N°2.

17- Scott, Watson. (2005). " Societal Security : Apply in the Concept to the Process of Kurdish Identity Construction", (British: University of British Colombia).